شرح
رسالة في مصطلح الحديث

تأليف مفتي المالكية بمكة:

حسين بن إبراهيم المالكي (ت ١٢٩٢هـ)

تحقيق ودراسة:

سلطان عادل عبد الله

مقدمة التحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتتهج نهجه، أما بعد:

فإن علم الحديث من أهم العلوم التي لا ينبغي أبدا أن يغيب عن بال طالب العلم الشرعي؛ وذلك لأن الأحاديث النبوية أحد مصادر من مصادر الشرع، وقد اهتم العلماء قديما وحديثا بهذا العلم تصنيفا وتدريسا ورواية، والغرض من ذلك: حماية حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتمييز صحيحه من سقيمه.

واشتهر هذا العلم بعلم مصطلح الحديث، وقد سمى الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه بـ«نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، وقبله سمى ابن دقيق العيد كتابه بـ«الاقتراح في بيان الاصطلاح»، ثم تتابع العلماء عبر القرون على تصنيف هذا العلم ما بين مطول ومختصر، وما بين منثور ومنظوم.

ومن المصنفات المختصرة المنثورة: رسالة في مصطلح الحديث لمفتي المالكية بمكة المكرمة وإمام المسجد الحرام بالمقام المالكي، الشيخ العلامة حسين بن إبراهيم الأزهري المالكي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، رحمه الله رحمة واسعا[١].

وقد قام المصنف رحمه الله بشرح هذه الرسالة بنفسه، وهذا الشرح النفيس للأسف لم يعتنى به تحقيقا وتخريجا بما يليق به[٢]، مع أن فيه فوائد غزيرة جمع فيه مهمات هذا العلم.

فاستعنت بالله عز وجل أن أحقق هذا الشرح اللطيف واعتنيت به تخريجا ودراسة، أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن ينفع به، إنه جواد رحيم.

❁ ❁ ❁

(١) وقد قام بتحقيق هذه الرسالة: فضيلة الشيخ د. فؤاد بن أحمد عطاء الله، جزاه الله خيرا.

(٢) ذكر شيخ شيوخنا زكريا بيلا في «الجواهر الحسان» (١/١٦٤) أن هذا الشرح مطبوع، لكني لم أقف عليه

التعريف بالمؤلف[١]

أولا: اسمه ونسبه

هو مفتي المالكية بمكة المحمية، الشيخ العلامة الفقيه، حسين بن إبراهيم بن حسين بن محمد بن عابد الأزهري، المالكي، الأشعري، المغربي الأصل، المكي، وكان أصله من قبيلة العصور من أعمال طرابلس، ثم رحل والده إلى مصر، وسكن هناك.

ثانيا: مولده ونشأته

ولد سنة ١٢٢٢هـ بمصر ونشأ بها، وتلقى علومه بالجامع الأزهر بعد حفظه كتاب الله، وتخرج منه، ثم انتقل إلى مكة حوالي سنة ١٢٤٠هـ بواسطة أميرها الشريف محمد بن عون، واستوطن بها، وكان محببا إلى أهلها، وأخذ عن علمائها.

ثالثا: أعماله ووظائفه

تصدر بالتدريس بالأزهر، وفي مكة المكرمة قربه أميرها وولاه الخطابة والإمامة بالمقام المالكي، وكتب له تقريرا بذلك ورتب له مرتب، وكان يدرس بالمسجد الحرام، ثم تولى الإفتاء بمكة سنة ١٢٦٢هـ، وظل بها مفتيا ومدرسا ومؤلفا إلى أن وافته المنية.

رابعا: صفاته ومكانته

كان صاحب مكارم الأخلاق، وحلم، وعلم، ونباهة، وبشاشة، وورع، وزهد، وصلاح، وكان عفيفا لم يكشف ذيله قط على محرم، وتاركا كل ما لا يعنيه.

قال محمد نعيم بن محمد عبد الحكيم اللكنوي: «مظهر الفيض العظيم السرمدي، مدرك الأحكام، وعالم معالم الإسلام، ذي التصانيف المفيدة في العلوم العديدة، العلامة الفهامة

(١) مصادر ترجمته: نزهة الفكر (٣٤٥/١)، فيض الملك الوهاب المتعالي (٣٩٩/١)، المختصر من نشر النور والزهر (ص١٨٠)، نظم الدرر (ص٣٤٢)، سير وتراجم (ص١٠٠)، فهرس الفهارس (١٠٤٢/٢)، رياض الجنة (ص٢٩)، الجواهر الحسان (١٦٤/١).

اللوذعي السميدعي، المخصوص بالجناب الصمدي، المفتي الشيخ حسين المصري المكي المالكي الأحمدي»[١].

وقال أحمد بن محمد الحضراوي: «شيخ الشيوخ، صاحب الفضل الشهير والقدر الكبير، فقيه ماهر، متبحر في العلوم العقلية والنقلية، فهو البحر العذب الفياض، والحبر الذي أزهرت علومه محفوفة الرياض»[٢].

خامسا: شيوخه

١- إبراهيم بن محمد الباجوري (ت ١٢٧٧هـ).

٢- أحمد بن منة الله الأزهري (ت ١٢٩٢هـ).

٣- عبد الرحمن المالح، وحفظ عليه القرآن الكريم.

٤- عثمان بن حسن الدمياطي (ت ١٢٦٥هـ).

٥- محمد بن علي السنوسي (ت ١٢٧٦هـ).

سادسا: تلاميذه

١- أبو إسحاق إبراهيم التادلي (ت ١٣١١هـ)[٣].

٢- خليفة بن حمد النبهاني (ت ١٣٥٥هـ)[٤].

٣- علي بن سليمان الدمناتي البجمعوي (ت ١٣٠٦هـ)، يروي عن المؤلف عامة[٥].

٤- محمد بن حسين المالكي (ت ١٣٠٩هـ) ولده[٦].

---

(١) انظر: إجازة محمد نعيم بن محمد عبد الحكيم اللكنوي لمحمد عبد الحميد بن محمد عبد الحليم اللكنوي، كما في «الإجازات الهندية» (٢٨٩٧/٥).

(٢) انظر: نزهة الفكر (٣٤٥/١).

(٣) انظر: رياض الجنة (ص١٨٢).

(٤) انظر: نثر الدرر (ص٥٤٦).

(٥) انظر: فهرس الفهارس (٣٥٦/١).

(٦) انظر: فيض الملك الوهاب المتعالي (١٦٢٩/٢).

٥- محمد بن سليمان حسب الله (ت ١٣٣٥هـ)، يروي عن المؤلف عامة[١].

٦- محمد أكرم بن محمد نعيم اللكنوي (ت ١٣١١هـ)، أجازه ووالده المؤلف[٢].

٧- محمد الطاهر بن عبد الكبير الفاسي (ت ١٣٢٤هـ)، أجازه ووالده المؤلف[٣].

٨- محمد عابد بن حسين المالكي (ت ١٣٤٢هـ) ولده، أجازه بمروياته سنة ١٢٩١هـ[٤].

٩- مصطفى بن خليل التونسي، أجازه المؤلف[٥].

سابعا: وفاته

توفي بمكة المكرمة، ليلة الأحد، ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٢٩٢هـ، ودفن بالمعلاة، وكانت جنازته مشهودة، وقد خلف خمسة أبناء، وهم: محمد، وعبد الله، والأمير، وعابد، وعلي، رحمهم الله رحمة واسعة.

ثامنا: مؤلفاته

كتب عدة كتب بيده، منها: «صحيح البخاري»، فرغ من كتابته يوم الجمعة، السابع من جمادى الأولى تجاه الكعبة المشرفة سنة ١٢٨٤هـ.

وله من المؤلفات:

١- تعريفات الألفاظ التي اصطلح عليها المؤلفون.

٢- توضيح المناسك على مذهب مالك، وتقييدات عليه.

٣- رسالة في ربع العبادة على مذهب مالك.

٤- رسالة في علم الفرائض.

---

(١) انظر: فهرس الفهارس (١/٣٥٦).

(٢) انظر: إجازة المؤلف له، كما في «الإجازات الهندية» (٦/٣٤٩١).

(٣) انظر: رياض الجنة (ص٢٥).

(٤) انظر: الإجازات الهندية (٥/٢٦٩١).

(٥) انظر: فهرس الفهارس (١/٣٧٦).

٥- رسالة في قراءة الإمام حفص ومن وافقه.

٦- رسالة في مصطلح الحديث وشرحه، وهو كتابنا هذا.

٧- شرح بنات سعاد.

٨- شرح حكم ابن عطاء الله.

٩- شرح منسك الحطاب.

١٠- شرح مولد الدردير.

١١- قرة العين في فتاوي الحسين.

التعريف بالكتاب

أولا: موضوع الكتاب وموارده

شرح المؤلف رسالته في مصطلح الحديث التي اشتملت على ٢٨ نوعا من أنواع علوم الحديث الشريف، ورتبها بترتيب «البيقونية»، وقد شرحها بشرح يحل ألفاظها، وعرف كل نوع منها، وذكر قيودها، ومحترزاتها، وأمثلتها، مع زيادة الفوائد وذكر الخلاف أحيانا، وقد جمع في هذا الشرح مهمات هذا العلم من غير تطويل ممل أو تقصير مخل.

وأما موارده: فقد صرح في آخر الكتاب أن جل هذا الشرح مقتطف من شرح القاضي زكريا الأنصاري على ألفية العراقي، المعروف بـ«فتح الباقي»، كما يظهر جليا من خلال التحقيق اعتماد المؤلف أيضا على شرح الزرقاني على البيقونية مع حاشية الأجهوري عليه.

ثانيا: تحقيق عنوان الكتاب

لم يسم المؤلف شرحه هذا باسم محدد، حيث قال: «قد جمعت جملة مهمة في مصطلح حديث سيد الأمة -صلى الله عليه وسلم-، جعلتها تذكرة لنفسي ولمن هو قاصر مثلي، ثم شرحتها بشرح يحل ألفاظها ويحقق مسائلها».

وأما المتن: فقد سماه د. فؤاد بن أحمد عطاء الله باسم «متن لطيف في مصطلح الحديث» اعتمادا على ما كتبه الناسخ وهو أحد أبناء المؤلف في إحدى النسخ الخطية، وقد سماه خير الدين الزركلي باسم «رسالة في مصطلح الحديث»[(١)].

وأرى -والله أعلم- أن تسميته بـ«المتن» من أجل التمييز بينه بين الشرح كما هو معلوم، وليس من عادات المؤلفين تسمية كتابهم بـ«المتن»، وبناء على هذا اخترت عنوان هذا الشرح باسم «شرح رسالة في مصطلح الحديث».

---

(١) انظر: الأعلام (٢/٢٣٠).

ثالثا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ذكر المؤلف اسمه في مقدمة هذا الشرح كما هو في النسخة الخطية: «فيقول العبد الفقير الحقير المضطر إلى رحمة ربه القدير، حسين بن إبراهيم الأزهري، إمام المسجد الحرام بالمقام المالكي: قد جمعت جملة مهمة في مصطلح حديث سيد الأمة صلى الله عليه وسلم، جعلتها تذكرة لنفسي ولمن هو قاصر مثلي، ثم شرحتها بشرح يحل ألفاظها ويحقق مسائلها».

وقد ذكر غير واحد ممن ترجم المؤلف: هذا الشرح من مؤلفاته، فمنهم: عبد الستار الدهلوي[١]، وخير الدين الزركلي[٢]، وزكريا بيلا، وقال إنه مطبوع[٣].

ومن قرائن صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف: أن هذا الشرح فرغ مؤلفه من كتابته سنة ١٢٨٦هـ، كما ذكره في آخر النسخة الخطية، وهذا موافق لمدة حياة المؤلف ومنصبه إماما وعالما بالمسجد الحرام.

رابعا: وصف النسخة الخطية

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية فريدة؛ إذ لم أعثر على نسخ أخرى للكتاب، وهي نسخة واضحة الخط، محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (١٣٥٢٣٥)، وتقع في ٨ ورقات، وعدد أسطرها ٢٥ سطرا، والناسخ لعله محمد الأبراشي، ولا يعلم تاريخ النسخ بالضبط، وقد سقط منها بعض الكلمات، وفيها بعض تصحيفات وأخطاء لا أدري هل هي من الناسخ أو المؤلف.

خامسا: منهج التحقيق

١- قدمت الكتاب بدراسة تشتمل على التعريف بالمؤلف وكتابه هذا.

---

(١) انظر: فيض الملك الوهاب المتعالي (١/٤٠٠).

(٢) انظر: الأعلام (٢/٢٣٠).

(٣) انظر: الجواهر الحسان (١/١٦٥).

٢- نسخت النسخة الخطية وقابلتها بموارده ومراجعه.

٣- كتبت نص الآية القرآنية بالخط العثماني برواية حفص عن عاصم، ووضعت يليها اسم السورة ورقم الآية بين القوسين.

٤- خرجت الأحاديث والآثار في الحاشية بتخريج مختصر.

٥- أحلت النقولات إلى مصادره وما يحتاج إلى توثيقه وتوضيحه في الحاشية.

٦- أضفت العناوين المساعدة لكل نوع من أنواع الحديث بين القوسين باللون الأحمر.

٧- ميزت المتن عن الشرح بخط غامق بين القوسين.

٨- صححت التصحيفات اليسيرة من غير الإشارة إليها في الحاشية، وأما الأخطاء والسقوط فصححتها واستدركتها ثم أشرت إليها في الحاشية.

٩- أدرجت الصلاة والسلام على النبي والترضي عن الصحابة.

١٠- وضعت في آخر الكتاب: المراجع، وفهرس الموضوعات.

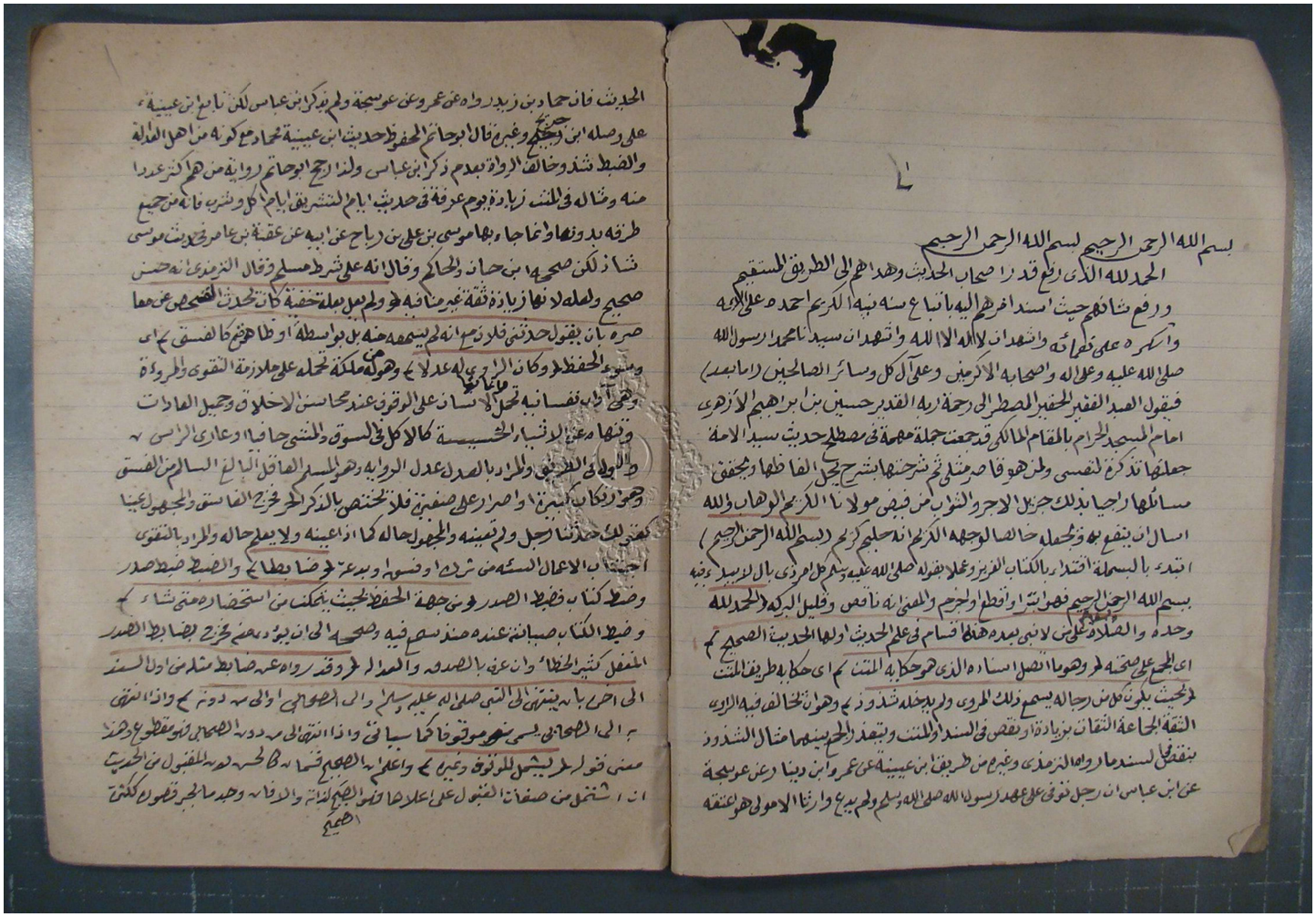

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي رفع قدر اصحاب الحديث وهدايهم الى الطريق المستقيم
ورفع شانهم حيث اسند افرهم اليه باتباع سنته الكريم احمده على الوفه
واشكره على فضائله واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان سيدنا محمدا رسول الله
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه الاكرمين وعلى آل كل وسائر الصالحين (اما بعد)
فيقول العبد الفقير الحقير المضطر الى رحمة ربه القدير حسين بن ابراهيم الازهري
امام المسجد الحرام بالمقام المالكي قد جمعت جملة مهمة في مصطلح حديث سيد الامة
جعلتها تذكرة لنفسي ولمن هو قاصر مثلي ثم شرحتها بشرح يحل الفاظها ويحقق
مسائلها راجيا بذلك جزيل الاجر والثواب من فيض مولانا الكريم الوهاب والله
اسال ان ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم انه حليم كريم (بسم الله الرحمن الرحيم)
ابتدء بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدء فيه
بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر او اقطع والجزم والمعنى انه ناقص وقليل البركة والحمد لله
وحده والصلاة على من لا نبي بعده هذا قسام في علم الحديث ولها الحديث الصحيح هو
اي الجامع على صحته هو وهو ما اتصل اسناده الذي هو حكاية المتن اي حكاية طريق المتن
اي بحيث يكون كل من رجاله يسمع ذلك المروي ولم يخله شذوذ وهو ان يخالف فيه الراوي
الثقة الجماعة الثقات بزيادة او نقص في السند او المتن ويتعذر الجمع بينهما مثال الشذوذ
ينفرد في لسند مار واه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عوسجة
عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه

الحديث فان حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن عيينة
على وصله ابن جريج وغيره قال ابو حاتم الحفاظ حديث ابن عيينة تحامد مع كونه من اهل العدالة
والضبط شذ وخالف الرواة بعدم ذكر ابن عباس والراجح ابو حاتم رواية من هم اكثر عددا
منه ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فانه من جميع
طرقه بدونها وما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عقبة بن عامر فحديث موسى
شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حسن
صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير منافيه فهو ولم يعل بعلة خفية كان تحدث القادح عن عمرا
صره بان يقول حدثني فلان عمن لم يسمعه منه بواسطة او ظاهر كالفسق بان
وسوء الحفظ وكان الراوي له عدلا ضابطا وهو كذلك تحمله على جادة القوي والمروءة
وهي آداب نفسانية تحمل الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجميل العادات
وتنهاه عن الاشياء الخسيسة كالاكل في السوق والمشي حافيا وعاري الراس
والاول الضبط والمراد بالعدل عدل الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق
وخوارم المروءة واصرار على صغيرة فلا تختص بالذكر الحر فخرج الفاسق والمجهول عينا
كقولك حدثنا رجل ولم تسمه والمجهول حاله كان اعينه ولا يعلم حاله والمراد بالتقوى
اجتناب الاعمال السيئة من شرك وفسوق وبدعة فوضابطه والضبط ضبط صدر
وضبط كتاب فضبط الصدر وهو جهة الحفظ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء
وضبط الكتاب صيانته عنده منذ سمع فيه وصحيحه الى ان يؤدي منه فخرج بضابط الصدر
المغفل كثير الخطاء وان عرف بالصدق والعدالة فمردود رواه عنه ضابط سند من اول السند
الى آخره بأن يشترك الى النبي صلى الله عليه وسلم والى الصحابي الاولى منه دون ما بعد
ه الى الصحابي فيسمى موقوفا كما سياتي واذا انتهى الى مردوده الصحابي فهو مقطوع وحده
معنى قول الطيبي للموقوف وغيره اي واعلم ان الصحيح قسمان لما حكمه قبوله المقبول من الحديث
ان اشتمل من صفات القبول على اعلاها فهو الصحيح لذاته والا فلغيره وحيث ما اطلق فالمراد الكثر
الصحيح

الورقة الأولى من النسخة الخطية

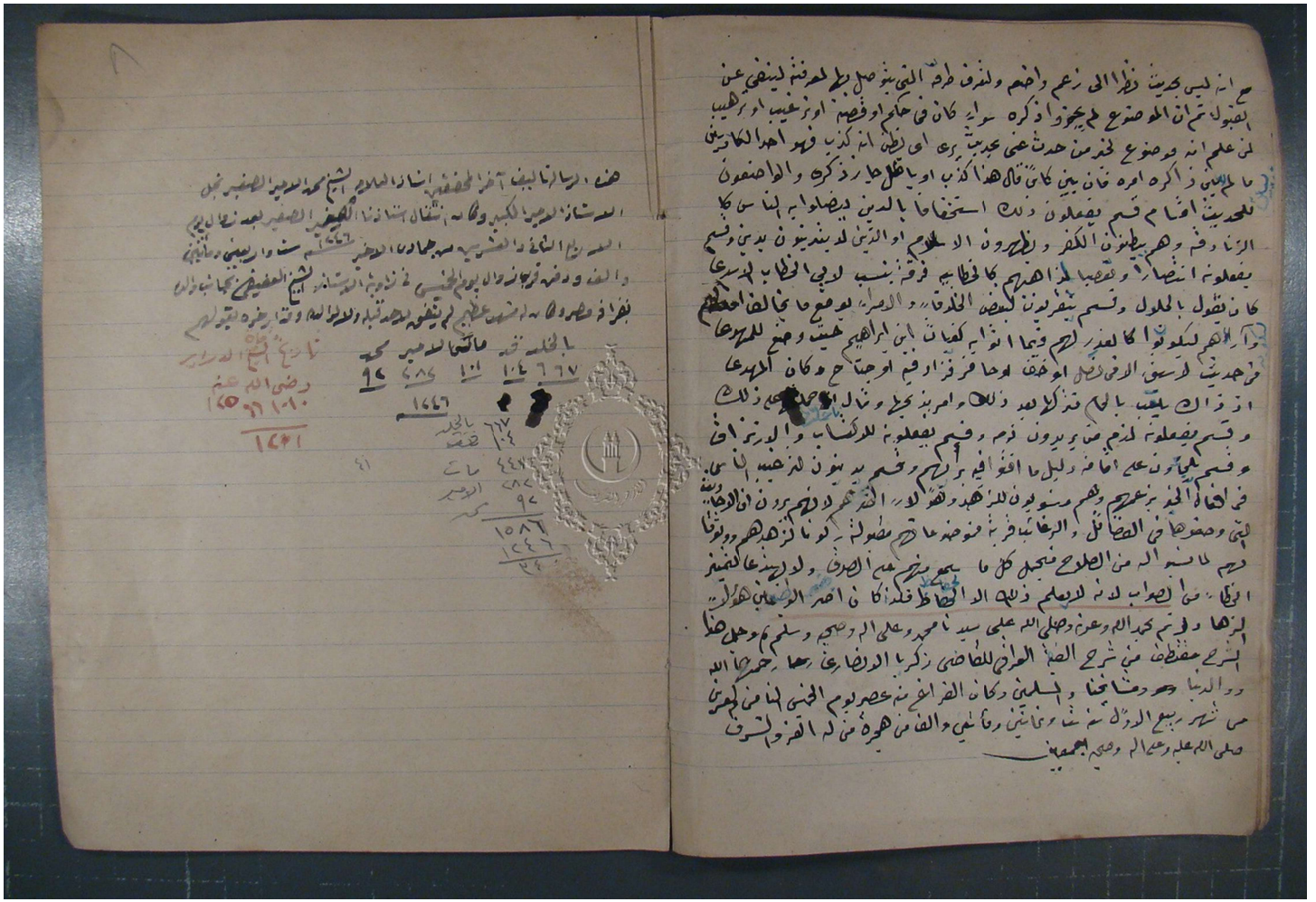

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع قدر أصحاب الحديث وهداهم إلى الطريق المستقيم، ورفع شأنهم حيث أسند آخرهم إليه باتباع سنة نبيه الكريم، أحمده على آلاءه وأشكره على نعماءه، وأشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الأكرمين، وعلى آل كل وسائر الصالحين، أما بعد:

فيقول العبد الفقير الحقير المضطر إلى رحمة ربه القدير، حسين بن إبراهيم الأزهري، إمام المسجد الحرام بالمقام المالكي: قد جمعت جملة مهمة في مصطلح حديث سيد الأمة صلى الله عليه وسلم، جعلتها تذكرة لنفسي ولمن هو قاصر مثلي، ثم شرحتها بشرح يحل ألفاظها ويحقق مسائلها، راجيا بذلك جزيل الأجر والثواب من فيض مولانا الكريم الوهاب، والله أسأل أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه حليم كريم.

«**بسم الله الرحمن الرحيم**» أبتدئ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر، -أو أقطع- -أو أجذم-»[(١)]، والمعنى: أنه ناقص وقليل البركة.

«**الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، هذه أقسام في علم الحديث**»:

[الحديث الصحيح]

«**أولها الحديث الصحيح**» أي: المجمع على صحته، «**وهو ما اتصل إسناده الذي هو حكاية المتن**» أي: حكاية طريق المتن، «**بحيث يكون كل من رجاله يسمع ذلك المروي، ولم يدخله الشذوذ**»، وهو أن يخالف فيه الراوي الثقة الجماعة الثقات بزيادة أو نقص في السند أو المتن ويتعذر الجمع بينهما.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مثال الشذوذ بنقص في السند: ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «إن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه»، الحديث[١].

فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس[٢].

لكن تابع ابن عيينة على وصله: ابن جريج[٣] وغيره.

قال أبو حاتم: «المحفوظ: حديث ابن عيينة»[٤]، فحماد مع كونه أهل العدالة والضبط، شذ وخالف الرواة بعدم ذكر ابن عباس؛ ولذا رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه.

ومثاله في المتن: زيادة «يوم عرفة» في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»، فإنه من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، فحديث موسى شاذ[٥]، لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال: إنه على شرط مسلم[٦]، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح، ولعله لأنها زيادة ثقة غير منافية.

«**ولم يعل بعلة خفية، كأن يحدث الشخص عن معاصره بأن يقول: حدثني فلان، مع أنه لم يسمعه منه، بل بواسطة، أو ظاهرة كالفسق**» أي: وسوء الحفظ.

«**وكان الراوي له عدلا**»، وهو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، وهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وتنهاه عن الأشياء الخسيسة، كالأكل في السوق، والمشي حافيا، أو عاري الرأس، والبول في الطريق.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٠٦)، وابن ماجه (٢٧٤١).

(٢) حديث حماد بن زيد: أخرجه البيهقي في «السنن» (١٢٥٢٦).

(٣) حديث ابن جريج: أخرجه أحمد (٣٣٦٩).

(٤) انظر: علل ابن أبي حاتم (٥٦٤/٤).

(٥) حديث موسى بن علي: أخرجه أبو داود (٢٤١٩)، والترمذي (٧٧٣)، والنسائي (٣٠٠٤)، وقد أخرجه مسلم (١١٤١) من حديث نبيشة الهذلي رضي الله عنه بدون زيادة «يوم عرفة»، وفي الباب أحاديث أخرى عن عدة من الصحابة.

(٦) انظر: صحيح ابن حبان (٢٧٥٣)، المستدرك على الصحيحين (٤٦٩/٢).

والمراد بالعدل: عدل الرواية، وهو المسلم، العاقل، البالغ، السالم من الفسق: وهو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة، فلا يختص بالذكر الحر، فخرج الفاسق والمجهول عينا، كقولك: «حدثنا رجل» ولم تعينه، والمجهول حاله، كما إذا عينه ولا يعلم حاله.

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.

«**ضابطا**» والضبط: ضبط صدر وضبط كتاب.

- فضبط الصدر: «**من جهة الحفظ، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء**».
- وضبط الكتاب: صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

فخرج بضابط الصدر: المغفل كثير الخطأ، وإن عرف بالصدق والعدالة.

«**وقد رواه عن ضابط مثله من أول السند إلى آخره، بأن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابي، أو إلى من دونه**»، وإذا انتهى به إلى الصحابي يسمى موقوفا كما سيأتي، وإذا انتهى إلى من دون الصحابي فهو مقطوع، وهذا معنى قوله: «**ليشمل الموقوف وغيره**».

واعلم: أن الصحيح قسمان كالحسن؛ لأن المقبول من الحديث:

- إن اشتمل من صفات القبول على أعلاها: فهو الصحيح لذاته، وإلا:
- فإن وجد ما يجبر قصوره ككثرة الطرق: فهو الصحيح أيضا لكن لا لذاته.
- فإن لم يوجد ذلك: فهو الحسن لذاته.
- وإن قامت قرينة ترجح قبول ما يتوقف فيه: فهو الحسن أيضا، لكن لا لذاته.

تنبيه:

من الصحيح: الحديث المعلق إذا أورده من التزم صحة كتابه كالبخاري ومسلم وغيرهما، والتعليق: أن يحذف من أول رواة الإسناد واحدا أو أكثر، ويعزي إلى من فوقه المحذوف، وكذا لو حذفت رواة الإسناد من أوله إلى آخره، بأن اقتصر على الرسول صلى الله عليه وسلم في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف.

وأما ما حذف من آخره أو أثناءه: فليس تعليقا، فإن حذف من رواته راو واحد قبل الصحابي في أي موضع كان وإن تعددت المواضع، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد فيسمى: منقطعا، وإن سقط منه اثنان فأكثر في الموضع الواحد، أي: من أي موضع كان وإن تعددت المواضع، سواء كان الساقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنين قبلهما، فيسمى: معضلا.

[الحديث الحسن]

«و» الحديث «**الحسن: الذي عرفت طرقه، أي: رجاله، وكانت رجاله مشتهرة بالعدالة والضبط دون اشتهار رجال الصحيح**»، مثل حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، رواه محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه[١].

ومحمد بن عمرو بن علقمة: وإن اشتهر بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك، لم يكن متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه[٢]، لكن تابعه عليه في شيخ شيخه جماعة غير أبي سلمة، عن أبي هريرة، فارتقى إلى الصحيح، ولولا المتابعة لم يرتق.

والحديث المذكور رواه الشيخان من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[٣]، فهو صحيح لذاته من طريق عبد الرحمن، صحيح لغيره من طريق محمد بن عمرو؛ نظرا لجبره بوروده من طريق غيره، حسن لذاته من طريق محمد بقطع النظر عن جبره بغيره، فهو من طريق محمد صحيح لغيره حسن لذاته باعتبارين.

وقد يجتمع الوصفان في حديث واحد كقولهم: «حسن صحيح»، لكن ذلك الحديث: إما أن يكون فردا، بأن لا يكون له إلا مخرج واحد، كما يقع في كلام الترمذي كثيرا، حيث

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٢/١٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢).

يقول: «هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، أو «لا نعرفه إلا من حديث فلان»، فإطلاق الوصفين من المجتهد على هذا؛ لتردد أئمة الحديث في حال ناقله، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ فيقول فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم.

غايته: أنه حذف أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وعليه فما قيل فيه: حسن صحيح، دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد.

وأما إن لا يكون فردا، بأن يكون له إسنادان: أحدهما صحيح والآخر حسن، فيقول المجتهد في مثل هذا: حسن صحيح، أي: حسن بحسب أحد إسناديه، صحيح بحسب الإسناد الآخر، وعليه فما قيل فيه: حسن صحيح، أقوى مما قيل فيه: صحيح؛ لأن كثرة الطرق تقوي.

[الحديث الضعيف]

«و» الحديث «**الضعيف: ما قصر عن رتبة الحسن**» أي: وعن رتبة الصحيح من باب أولى، وفي «المختار»: «قصر عن الشيء: عجز عنه ولم يبلغه، وبابه: دخل»[(١)].

والقاصر عن الرتبتين: من فقد شروط القبول الستة، وهي: اتصال السند، والعدالة، والضبط وهو السلامة من الخطأ والغفلة، وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، والعاضد – أي: المعين والناصر– عند الاحتياج إليه، بأن يكون راوي الحديث سيء الحفظ، فينجبر بمجيئه من وجه آخر.

[الحديث المرفوع]

«و» الحديث «**المرفوع: ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا**»، كقول جابر رضي الله عنه: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبي صلى الله عليه

(١) مختار الصحاح (ص٢٥٤).

وسلم»[١]، فهذا مرفوع حكما؛ لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقررهم عليه، وتقريره: سكوته على الإنكار بعد الاطلاع.

«**أو صفة**» كالأحاديث الواردة في صفته صلى الله عليه وسلم، كـ«كان صلى الله عليه وسلم ربعة»[٢].

«**تصريحا أو حكما**»، مثال المرفوع إليه صلى الله عليه وسلم حكما: قول ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، وعمر، وعثمان، ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكره» رواه الطبراني في معجمه الكبير[٣].

«**سواء اتصل إسناده أم لا، فدخل فيه: المتصل**»، وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كأحاديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عنه صلى الله عليه وسلم[٤]، أو من راويه إلى الصحابي، كابن عمر رضي الله عنهما[٥].

«**و**» دخل فيه: «**المرسل**»، وهو ما سقط منه الصحابي.

«**و**» دخل فيه: «**المنقطع**» وهو ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي.

«**و**» دخل فيه: «**المعضل**»، وهو ما سقط في رواته اثنان فأكثر من أي موضع كان وإن تعددت المواضع.

«**و**» دخل فيه: «**المعلق**»، وهو أن يحذف من أول رواته واحدا أو أكثر.

«**دون الموقوف والمقطوع**» فلا يدخلان في المرفوع؛ لأن الموقوف: هو ما يقصره الراوي على الصحابي، والمقطوع: ما أضيف لتابع فمن دونه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) أخرجه النسائي (٤٣٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٤٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣١٣٢).

(٤) انظر مثاله في «الموطأ» (٢١).

(٥) انظر مثاله في «الموطأ» (١٦).

«**هذا هو المشهور، وقال الخطيب: ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله**[١]، **فعليه لا تدخل مراسيل التابعين**»، كما إذا رفع التابعي أو من دونه الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأسقط الصحابي.

«**لكن قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن كلام الخطيب خرج مخرج الغالب**» من أن ما[٢] يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم إنما يضيفه الصحابي[٣].

[الحديث المقطوع]

«**و**» الحديث «**المقطوع: ما أضيف لتابع فمن دونه، وخلا عن قرينة الرفع والوقف**» كقول التابعي: كنا نفعل ونحوه، فهذا مقطوع؛ لأنه خلا عن قرينة الرفع وعن قرينة الوقف.

فإن لم يخل عن القرينة، كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة التابعي، كما في[٤] سنن البيهقي: «السنة: تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة، تسع تكبيرات»[٥]، فهو موقوف على الصحابي، وقيل: مرفوع مرسل.

[الحديث المسند]

«**و**» الحديث «**المسند**»: هو «**الذي اتصل إسناده**» من راويه «**إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم، ورجح هذا**» القول الحافظ «**ابن حجر**»[٦].

«**وقال ابن عبد البر: المسند: المرفوع**»[٧]، ويلزم عليه أن يصدق المسند على المرسل، والمعضل، والمنقطع، إذا كان مرفوعا، ولا قائل به.

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/١١٦).

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/١٧٢).

(٤) سقط من المخطوط.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦٢٨٥).

(٦) انظر: نزهة النظر (ص١٩٦).

(٧) التمهيد (١/٢١١).

وقيل: المسند ما وصل إسناده من راويه إلى منتهاه، ولو كان الوصل مع وقف على صحابي أو غيره، وهذا قول الخطيب[١].

وعليه: فالمسند والمتصل يطلقان على الموقوف والمرفوع، لكن استعماله للمسند في الموقوف يقل، بخلاف المتصل؛ فإن استعماله في المرفوع والموقوف على حد سواء.

[الحديث المتصل]

«و» الحديث «**المتصل: ما يسمعه كل راو ممن فوقه؛ سواء كان اتصاله للمصطفى صلى الله عليه وسلم، أو لصحابي**».

«**وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة، قال العراقي: هذا في حالة الإطلاق[٢]، وأما مع التقييد فجائز، واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى مالك**»[٣].

[الحديث المسلسل]

«و» الحديث «**المسلسل**»، قال ابن الصلاح: «من فضيلة المسلسل: اشتماله على مزيد الضبط من الرواة»[٤]، بحيث أنهم يذكرون الأوصاف التي وقعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وعرفه بقوله: «**ما أتى به رواته على وصف؛ سواء كان قوليا، كقوله صلى الله عليه وسلم لسيدنا معاذ**» بن جبل رضي الله عنه: «**إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**[٥]، **فإنه مسلسل، يقول كل من الرواة: أحبك فقل إلخ**».

---

(١) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/١١٤).

(٢) بأن يقول مثلا: مقطوع متصل؛ للتنافي بين الوصل والقطع.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (١/١٨٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٦).

(٥) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٣).

«**أو فعليا**»، كقول أبي هريرة رضي الله عنه: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت إلخ»[(١)]، فإنه مسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

«**وكأن يقول: حدثنيه قائما، ثم يفعل الآخر مثله**»، وقد يجتمع التسلسل القولي وتسلسل الفعل كما في حديث أنس رضي الله عنه: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره، وشره، حلوه، ومره»، قال: «وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته، وقال: آمنت بالقدر إلخ»[(٢)]، فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله: آمنت إلخ.

[الحديث العزيز]

«**و**» الحديث «**العزيز: ما رواه اثنان أو ثلاثة**»، سمي عزيزا:

- لقلة وجوده، من (عز - يعز) بكسر عين مضارعه، من باب (ضرب).
- أو لكونه قوي بمجيئه من طريق آخر، من (عز - يعز) بفتحها، من باب (علم)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

ومثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه، ورواه البخاري أيضا من طريق أبي هريرة رضي الله عنه[(٣)]، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده» الحديث.

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلسلا: الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/٩٠)، وقد أخرجه مسلم (٢٧٨٩) بدون التسلسل.

(٢) أخرجه مسلسلا بهذا اللفظ: الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩١).

(٣) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (١٤).

(٤) حديث أنس رضي الله عنه من طريق ابن علية وشعبة: أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤)، ومن طريق عبد الوارث: أخرجه مسلم (٤٤) وغيره، ومن طريق سعيد -وهو ابن بشير-: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٨٥٩).

[الحديث المشهور]

«و» الحديث «**المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر**»، سمي به: لشهرته ووضوح أمره، حتى بلغ حد التواتر.

وقد يكون الحديث عزيزا مشهورا، كحديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»، فهو عزيز، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم: حذيفة[١] وأبو هريرة رضي الله عنهما، ومشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه، رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن[٢]، وأبو حازم[٣]، وطاووس[٤]، والأعرج[٥]، وهمام[٦]، وأبو صالح[٧]، وعبد الرحمن مولى أم برثن[٨].

ويسمى المشهور: مستفيضا؛ لانتشاره وشيوعه في الناس، من (فاض الماء يفيض فيضا): إذا انتشر، وبعضهم غاير بينهما: بأن المستفيض يكون من ابتدائه إلى انتهائه سواء، وأن المشهور يكون أعم من ذلك، بحيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد، وكل من العزيز والمشهور لا ينافي الصحيح والحسن والضعيف.

[الحديث المعنعن]

«و» الحديث «**المعنعن**»: ما رواه الراوي بلفظ: عن فلان، كقول المحدث: عن مالك، عن نافع[٩]، واختلف في حكم الإسناد المعنعن، والذي صححه جمهور المحدثين وغيرهم: أنه من المتصل بشرط سلامة معنعنه من التدليس، وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٠٥٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٨٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٨٩٦) ومسلم (٨٥٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٨) ومسلم (٨٥٥).

(٦) أخرجه البخاري (٦٦٢٤) ومسلم (٨٥٥).

(٧) أخرجه مسلم (٨٥٥).

(٨) أخرجه أحمد (٩٠٤١)، لكن ليس فيه «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة».

(٩) انظر مثاله في «صحيح البخاري» (١٩٠٦).

وإلى هذا ذهب البخاري[١]، وشيخه ابن المديني[٢]، وغيرهما من أئمة الحديث، ومسلم لم يشترط في الحكم باتصاله الملاقاة لهما، بل اشترط المعاصرة وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها[٣].

وقد ترد (عن) ولا يراد بها بيان حكم الاتصال أو الانقطاع، بل يراد ذكر قصة، سواء أدركها أم لا، بتقدير محذوف، أي: عن قصة فلان، أو شأنه، أو نحو ذلك.

مثاله: ما رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه»، عن أبيه، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا أبو إسحاق، عن أبي الأحوص: أنه خرج عليه خوارج فقتلوه[٤].

فلم يرد أبو إسحاق بقوله: «عن أبي الأحوص» أنه أخبره بذلك، وإن كان قد لقيه وسمع منه؛ لأنه يستحيل أن يكون أخبره بعد قتله، وإنما أراد نقل ذلك بتقدير مضاف، أي: عن قصة أبي الأحوص.

[الحديث المبهم]

«**و**» الحديث «**المبهم**»: هو «**الذي لم يسم راويه**»، سواء كان ذلك الراوي «**رجلا أو امرأة في الحديث أو الإسناد**».

فمن أمثلة ذلك: ما رواه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها، أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها في الحيض، فقال: «خذي فرصة ممسكة فتطهري بها» الحديث[٥]، والمرأة المبهمة: أسماء بنت شكل -بفتح الشين والكاف-، وهذا هو الصواب، وهو الذي في مسلم، وقيل: هي بنت يزيد بن السكن الأنصارية[٦].

---

(١) وقد أعل البخاري عددا من الأحاديث لعدم ثبوت اللقاء والسماع، انظر مثاله في «التاريخ الكبير» (١١٧/٦).

(٢) وقد اهتم ابن المديني بهذه المسألة في كتابه «العلل»، وعلقه على صحة الخبر، انظر مثاله في (ص١٦٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢٩/١).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة، قطعة من الكوفيين (ص٦٦).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٤) ومسلم (٣٣٢).

(٦) وبه قال الخطيب البغدادي كما في «الأسماء المبهمة» (ص٢٩).

ومن المبهم: رواية زياد بن علاقة، عن عمه، فالعم المبهم هو: قطبة بن مالك.

ومنه: «جاءت امرأة رفاعة القرظي»[١]، فامرأة رفاعة المبهمة هي: تميمة بنت وهب -بالتكبير-، وقيل[٢]: هي تميمة -بالتصغير-، وقيل: سهيمة[٣].

[الحديث الموقوف]

«و» الحديث «**الموقوف: هو الذي يقصره الراوي على الصحابي، ولم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم**» قولا أو فعلا أو نحوهما، وخلا ما ذكر من القول وما بعده عن قرينة الرفع، أما لو وجدت قرينة الرفع كأن يكون المقصور على الصحابي لا يقال من جهة الرأي، كقول ابن مسعود رضي الله عنه: «من أتى ساحرا أو عرافا فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم»[٤]، فحكمه الرفع؛ تحسينا للظن بالصحابي.

وبعض أهل الفقه من الشافعية سمى الموقوف: الأثر، وسمى المرفوع: الخبر[٥]، وأما المحدثون، فقال النووي: «أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف»[٦]، وإذا استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين فمن بعدهم فقيده بهم، فقل: موقوف على عطاء، أو طاوس، أو وقفه فلان على مجاهد، ونحو ذلك.

[الحديث المرسل]

«و» الحديث «**المرسل: ما سقط منه الصحابي، بأن يرفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم صريحا**»، بأن يقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٩) ومسلم (١٤٣٣).

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) انظر: «الأسماء المبهمة» (ص٥٠٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٠٧٣)، والبزار في «المسند» (١٨٧٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٤٠٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠٠٥)، والبيهقي في «السنن» (١٦٥٧٥).

(٥) حكاه أبو القاسم الفوراني من الخراسانيين عن الفقهاء وأطلق، انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦).

(٦) التقريب والتيسير (ص٣٣).

فعل، أو أمر، أو نحوه، «**أو كناية**» كأن يقول راو عن تابعي: حدثنا بكذا يرفعه، أو يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم.

«**صغيرا كان الراوي، كيحيى بن سعيد الأنصاري، أو كبيرا، وهو من كان جل روايته عن الصحابة، كابن المسيب، وهذا هو المشهور عند المحدثين، وبه قطع الحاكم**[١] **وغيره**».

«**وخرج بالتابعي: مرسل الصحابة**» الذين لم يسمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا بواسطة، سواء كان الصحابي كبيرا كابن عمر، أو صغيرا كابن عباس وابن[٢] الزبير، «**فإنه موصول مسند**»، فيحتج به على الصواب؛ لأن غالب رواية الصحابي لا تكون إلا عن صحابي، ومن غير الغالب قد يروي عن التابعي، كرواية ابن عباس عن كعب الأحبار[٣]، وهو من التابعين.

«**وقيل: المرسل ما رفعه بقيد كونه كبيرا، وأما مرسل صغار التابعين: فلا يسمى مرسلا، بل منقطعا، وهذا القول حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث**[٤]**؛ لأن أكثر رواية الصغار عن التابعين، ولم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين**».

«**وقيل: المرسل ما سقط من سنده راو واحد أو أكثر، سواء كان من أوله، أو من آخره، أم بينهما**[٥]**، فيشمل المنقطع**»: وهو ما حذف منه راو واحد قبل الصحابي، وهذا معنى قوله: «أم بينهما»، «**والمعضل**»: وهو ما سقط منه اثنان فأكثر من أي موضع كان، «**والمعلق**»: وهو ما حذف من أول رواته واحد أو أكثر.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١٧٤).

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) انظر مثاله في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٦٨٢٧).

(٤) انظر: التمهيد (١/٢١٠).

(٥) وهو قول الخطيب البغدادي كما في «الكفاية» (١/١١٥)، والمعروف عند الفقهاء والأصوليين كما حكاه ابن الصلاح في «المقدمة» (ص٥٢).

[الحديث الغريب]

«و» الحديث «**الغريب: ما رواه راو فقط، وانفرد به عن كل أحد، إما بجميع**» متن «**الحديث**»، كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما[١]، أو ببعضه، كحديث: «زكاة الفطر فريضة على كل مسلم، حر، وعبد، ذكر، وأنثى، من المسلمين: صاع من تمر، أو صاع من شعير»، حيث قيل: إن مالكا انفرد عن سائر رواته بقوله: «من المسلمين»[٢].

«**أو ببعض السند**» كحديث أم زرع، إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره، عن هشام بن عروة، عن أخيه عبد الله، عن أبيهما عروة، عن عائشة رضي الله عنها[٣]، ورواه الطبراني من حديث الدراوردي وغيره، عن هشام بدون واسطة أخيه[٤].

سمي غريبا: لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

[الحديث المنقطع]

«و» الحديث «**المنقطع على المشهور: ما سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي، في الموضع الواحد من أي موضع كان، وإن تعددت المواضع، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، فيكون منقطعا من مواضع**».

«**وخرج بالواحد: المعضل**»، وهو ما سقط من رواته اثنان فأكثر، «**وقد سماه**» أي: المعضل، «**الحاكم: منقطعا**» أيضا[٥]، «و» خرج «**بما قبل الصحابي: المرسل**».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٥) ومسلم (١٥٠٦).

(٢) أخرجه مالك (٧٧٣)، وتعقبه النووي في «الإرشاد» (١/٢٣٠) حيث قال: «لا يصح التمثيل بحديث مالك؛ لأنه ليس منفردا، بل وافقه في هذه الزيادة عن نافع: عمر بن نافع، والضحاك بن عثمان: الأول في صحيح البخاري، والثاني في صحيح مسلم».

(٣) أخرجه البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٧٤).

(٥) لم أجد من كلام الحاكم ما يفيد تسمية المعضل بالمنقطع، وإنما هو من كلام ابن الصلاح عقب إيراده لكلام الحاكم، كما في «المقدمة» (ص٥٢).

وقيل: المنقطع ما لم يتصل سنده ولو سقط منه أكثر من واحد، فيدخل فيه: المرسل، والمعضل، والمعلق(١).

[الحديث المعضل]

«و» الحديث «**المعضل**»، بفتح الضاد، من (أعضله فلان)، أي: أعياه، فهو معضل، أي: معيا، فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه، هذا معناه لغة.

ومعناه اصطلاحا: هو «**الذي سقط منه**» أي: من سنده «**اثنان فأكثر في الموضع الواحد، أي: من أي موضع كان، وإن تعددت المواضع، سواء كان الساقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما**».

ومن المعضل قسم ثان: وهو ما حذف منه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي معا، ووقف متنه على التابعي، كقول الأعمش، عن الشعبي: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته؛ فيختم على فيه، فتنطق جوارحه أو لسانه، فيقول لجوارحه: أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن» رواه الحاكم(٢).

وقال عقبه: أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي متصل مسند، رواه مسلم من حديث فضيل بن عمرو، عن الشعبي، عن أنس، قال: «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك، فقال: هل تدرون مم ضحكت؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة، يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم؟ فيقول: بلى، قال: فإني لا أجيز اليوم على نفسي شاهدا إلا مني، فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا، وبالكرام الكاتبين عليك شهودا، فيختم على فيه، ثم يقول لأركانه: انطقي» الحديث نحوه(٣).

---

(١) وهو قول الخطيب كما في «الكفاية» (١/١١٥)، وابن عبد البر كما في «التمهيد» (١/٢١١)، وغيرهما.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٦٩).

قال ابن الصلاح: «وهذا -أي: جعل القسم الذي حذف منه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي من المعضل- جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضموما إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى»[١] من اسم الانقطاع، أو أولى من اسم الإعضال بالنسبة لإسقاط اثنين غير الصحابي والرسول صلى الله عليه وسلم منه.

[الحديث الشاذ]

«و» الحديث «**الشاذ: ما يخالف فيه الراوي الثقة الجماعة الثقات بزيادة أو نقص في السند أو المتن، ويتعذر الجمع بينهما**».

مثال الشذوذ بنقص في السند[٢]: ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه»، الحديث.

فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، لكن تابع ابن عيينة على وصله: ابن جريج وغيره.

قال أبو حاتم: «المحفوظ: حديث ابن عيينة»، فحماد شذ وخالف الرواة بعدم ذكر ابن عباس مع كونه من أهل العدالة والضبط، فالأكثر عددا أرجح من حماد.

ومثال الشذوذ في المتن[٣]: زيادة «يوم عرفة» في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»، فإنه من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، فحديث موسى شاذ، لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال: إنه على شرط مسلم، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح، ولعله لأنها زيادة ثقة غير منافية.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١).

(٢) تقدم (ص١٣).

(٣) تقدم (ص١٣).

وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، كما في «شرح النخبة»[١].

[الحديث المعلل]

«و» الحديث «**المعلل: حديث ظاهره السلامة واطلع فيه بعد التفتيش على قادح في سند أو متن**»، قال ابن الصلاح: «معرفة علل الحديث من أجل علومه وأدقها وأشرفها، وإنما يتضلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[٢].

والأجود كما قال العراقي: (المعل)؛ لأنه هو المعروف لغة، فإن الجوهري قال: «لا أعلك الله أي: لا أصابك بعلة»[٣]، أي: أن (المعل) أجود من (المعلل)؛ لأن (المعلل) ليس من هذا الباب، بل من باب (التعلل) الذي هو التشاغل والتلهي، ومنه: تعليل الصبي بالطعام، يقال: علل الصبي، بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، وأجود أيضا من (معلول)؛ لأنه من (عله بالشراب)، إذا سقاه مرة بعد أخرى[٤].

وأما ما نحن فيه: فهو الحديث الذي شملته علة من علل الحديث تقدح في قبوله، تعلم: بمخالفة راويه لغيره ممن هو أحفظ وأضبط منه أو أكثر عددا، أو بتفرده به بأن لم يتابع عليه.

والعلة تجيء غالبا في السند، وقليلا في المتن.

مثاله في السند: حديث ابن جريج في الترمذي وغيره: عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «من جلس مجلسا، فكثر فيه لغطه[٥]، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غفر له ما كان في مجلسه»[٦].

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٢٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٠).

(٣) الصحاح (٥/١٧٧٤).

(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/٢٧٣-٢٧٤).

(٥) أي: تكلم بما فيه إثم.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٤٣٣).

فإن موسى بن إسماعيل المنقري، رواه عن وهيب بن خالد الباهلي، عن سهيل المذكور، عن عون بن عبد الله، وبهذا أعله البخاري، فقال: «هو مروي عن موسى بن إسماعيل، وأما موسى بن عقبة فلا نعرف له سماعا من سهيل»[(١)].

والعلة في السند تقدح في قبول المتن: بقطع حديث مسند متصل، أو وقف مرفوع، أو غير ذلك من موانع القبول، ولكن لا تقدح تلك العلة في قبول المتن إلا إذا لم يتعدد السند ولم يقو الاتصال، بكون راويه أضبط أو أكثر عددا، ولم يقو الرفع على القطع أو الوقف.

وقد لا تقدح تلك العلة في قبول المتن، بأن يتعدد السند أو يقوى الاتصال، أو يقع الاختلاف في تعيين واحد من ثقتين، كحديث: «البيعان بالخيار» المروي عن عبد الله بن دينار المدني، عن مولاه ابن عمر رضي الله عنهما[(٢)].

فقد صرح النقاد بوهم راويه: يعلى بن عبيد الطنافسي، فقد أبدل عبد الله بن دينار الذي هو الصواب، بعمرو بن دينار المكي[(٣)]، قال ابن الصلاح: «وكلاهما ثقة»[(٤)]، فلهذا لم يقدح الخلف فيهما في المتن.

ومثاله في المتن: كحديث نفي قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس، إذ ظن بعض رواته نفي قراءة البسملة حين سمع قول أنس رضي الله عنه: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]».

فنقل نفي البسملة مصرحا بما ظنه، فقال عقب الحديث: «فلم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم»[(٥)]، فصار بذلك حديثا مرفوعا، والراوي له مخطئ على رأي من

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢١١٣) ومسلم (١٥٣١).

(٣) أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٧٢).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٩١).

(٥) أخرجه البخاري (٧٤٣) بدون هذه الزيادة، وأخرجه مسلم (٣٩٩) بها.

يوجب البسملة كالإمام الشافعي؛ لأنهم يقولون[١] المعنى: أنهم يبتدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، لا أنهم يتركون البسملة[٢].

وهذا الحديث قد رواه عن أنس جماعة، منهم: حميد وقتادة.

والمعل إنما هو رواية حميد، بسبب أنه ذكر «خلف النبي صلى الله عليه وسلم»، وسائر الرواة عن مالك لم يذكروا فيها «خلف النبي صلى الله عليه وسلم»، وليس عندهم إلا الوقف على الخلفاء الثلاثة[٣].

وأما رواية قتادة: فلم يتفق أصحابه عنه على ذكر النفي المذكور، بل لم يذكره أكثرهم[٤].

وجماعة منهم ذكروا بلفظ: «فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم»[٥].

وجماعة بلفظ: «فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم»[٦].

وجماعة بلفظ: «فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم»[٧].

ولهذا قال ابن عبد البر: «إن هذا اضطراب، لا تقوم معه حجة»[٨].

وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح: من الكذب، والغفلة، وفسق الرواي، وسوء حفظه.

[الحديث المضطرب]

«و» الحديث «**المضطرب**» بكسر الراء: «**ما اختلف سنده من راو واحد، بأن رواه مرة على وجه، ومرة على وجه آخر مخالف له، أو أزيد من واحد، بأن رواه كل من**

---

(١) في المخطوط: (لم يقولوا)، وهو خطأ.

(٢) انظر: الأم (٢/٢٤٤).

(٣) أخرج الحديث من طريق حميد موقوفا: مالك في «الموطأ» (٢١٤) عن حميد، والوهم في الرفع من رواية الوليد بن مسلم عن مالك، كما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/٢٤٥).

(٤) كما أخرجه البخاري (٧٤٣)، وأبو داود (٧٨٢)، والترمذي (٢٤٦)، والنسائي (٩٠٣) من طرق عن قتادة به.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٨٤٥).

(٦) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٣٢٤٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٦٤٠).

(٧) أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٨) الاستذكار (٢/١١٤).

جماعة على وجه مخالف للوجه الآخر، أو اختلف متنه في لفظه، أو في معناه، وتساوت الروايات في الصحة، بحيث لم تترجح إحداهما على الأخرى ولم يمكمن الجمع».

فإن ترجحت إحداهما على الأخرى بأحفظية، أو أكثرية ملازمة للمروي[١] عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح: لم يكن الحديث مضطربا، والحكم للراجح من الوجوه.

وإن أمكن الجمع، بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالألفاظ عن معنى واحد: لم يكن مضطربا.

والاختلاف في السند هو الغالب، ويكون باختلاف في وصل وإرسال، أو في إثبات راو وحذفه، أو غير ذلك.

ومضطرب السند: كحديث الخط من المصلي للسترة، المروي بلفظ: «فإذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه، فليخط خطا».

فإن إسناده كثير الاختلاف على راويه إسماعيل بن أمية، فإنه:

- روي عنه، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة[٢].
- وروي عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة[٣].
- وروي عنه، عن أبي محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة[٤].
- وروي عنه، عن محمد بن عمرو بن حريث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[٥].

وروي عنه غير ذلك، ومن أجل كثرة الاختلاف على راويه إسماعيل؛ حكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده فيما بين إسماعيل وأبي هريرة رضي الله عنه[٦].

---

(١) في المخطوط: (للراوي) وهو خطأ.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨٩).

(٣) أخرجه أحمد (٧٤٦١).

(٤) لم أقف على هذا الطريق.

(٥) لم أقف على هذا الطريق.

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٩٤)، وقد أشار إلى ضعفه لاختلاف رواته: الشافعي كما ذكره البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٩١/٣)، والدارقطني كما في «العلل» (٢٧٨/١٠).

لكن بعضهم صححه ترجيحا للرواية الأولى، بل قال الحافظ ابن حجر: «هذه كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن الترجيح بينها»[(١)].

قال: «والحق أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف، وهذا الحديث ليس كذلك، فإنه ضعيف بدون الاضطراب؛ لأن شيخ إسماعيل مجهول»[(٢)].

وأما مضطرب المتن: فكحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، قالت: «سألت -أو سئل- النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة، فقال: إن في المال لحقا سوى الزكاة»، فرواه الترمذي هكذا[(٣)].

ورواه ابن ماجه عنها رضي الله عنها بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»[(٤)].

لكن في سند الترمذي راو ضعيف[(٥)]، فلا يصلح مثالا.

على أنه أيضا يمكن الجمع: بحمل الحق في اللفظ الأول على المستحب، وفي الثاني على الواجب.

والاضطراب في سند أو متن موجب للضعف؛ لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته.

[الحديث المدبج]

«و» الحديث «**المدبج**» بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم: «**ما رواه القرين من صحابي، أو تابعي، أو تابعي تابعي عن المساوي له في الأخذ عن الشيوخ، وفي السن غالبا، إذ قد يكتفى بالتساوي في السند، وإن تفاوتوا سنا**».

ومن فوائد معرفته: الأمن من ظن الزيادة في السند.

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٧٣).

(٢) انظر: النكت الوفية (١/٥٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٦٥٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٧٨٩).

(٥) فيه: أبو حمزة الأعور، واسمه ميمون، قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص٥٥٦): ضعيف، وفيه أيضا: شريك بن عبد الله النخعي، قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص٢٦٦): صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

«**سمي بذلك: أخذا من ديباجتي الوجه، وهما الخدان؛ لتساويهما وتقابلهما**»، فشبها في استوائها بالديباجتين، وسواء كان المدبج بواسطة أم بدونها.

مثاله بدونها: «**كرواية أبي هريرة عن عائشة**[١]، **ورواية عائشة عنه**[٢] **رضي الله عنهما، وكرواية الزهري عن أبي الزبير**[٣]، **ورواية أبي الزبير عنه**[٤]، **هذان مثالان للصحابيين والتابعيين**».

«**كذا يقال في رواية أتباع التابعين فمن بعدهم**»، ففي أتباع[٥] التابعين: كرواية مالك عن الأوزاعي[٦]، والأوزاعي عنه[٧].

وفي أتباع أتباعهم: كرواية أحمد عن ابن المديني[٨]، وابن المديني عنه[٩].

ومثاله بواسطة: رواية الليث عن يزيد بن الهاد عن مالك، ورواية مالك عن يزيد عن الليث[١٠].

[الحديث المتفق والمفترق]

«**و**» الحديث «**المتفق**» والمفترق، أي: المتفق رواته، والمفترق فيه.

وهو فن مهم، ومن فوائده: الأمن من اللبس، فربما يظن المتعدد واحدا، وربما يكون أحد المتفقين ثقة، والآخر ضعيفا، فيضعف من هو صحيح أو يعكس.

---

(١) انظر مثاله في «صحيح مسلم» (٤٨٦).

(٢) انظر مثاله في «مسند أبي يعلى» (٥٨٩٠).

(٣) انظر مثاله في «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٣٨٢).

(٤) انظر مثاله في «ذكر الأقران» لأبي الشيخ (٢).

(٥) سقط من المخطوط.

(٦) انظر مثاله في «صحيح ابن حبان» (٧٢٢).

(٧) انظر مثاله في «ذكر الأقران» لأبي الشيخ (٤٥١).

(٨) انظر مثاله في «مسند أحمد» (١٤٨٨١).

(٩) انظر مثاله في «جامع الترمذي» (٥٥٤).

(١٠) لم أقف على هاتين الروايتين.

والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما: ما لفظه وخطه متفق، لكن مسمياته متعددة، فهو بهذا مفترق، وهو من قبيل المشترك اللفظي كما سيأتي.

والمهم منه: من يشتبه أمره لتعاصر واشتراك في شيوخ أو رواة.

وهو أقسام:

- أولا: «**ما اتفق لفظا وخطا في الاسم**»، أي: في أسماءهم وأسماء أبائهم، كالخليل بن أحمد، فقد ذكر ابن الصلاح أنهم ستة[١]، وإلا فهم أزيد كما قال العراقي[٢].
- «**أو مع الكنية**»، أي: أو متفق أسماءهم مع كنى أبائهم، وهم: صالح بن أبي صالح المدني، وصالح بن أبي صالح ذكوان السمان، وصالح بن أبي صالح السدوسي، وصالح بن أبي صالح مهران المخزومي الكوفي، وأبو بكر بن عياش الحمصي، وأبو بكر بن عياش السلمي[٣].
- «**أو اسم الأب والنسبة**»، أي: أو يتفق الاسم مع اسم الأب والنسبة، كالقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، وأبي سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري البصري.
- «**أو اسم الجد**»، أي: أو تتفق أسماءهم مع أسماء أباءهم وأجدادهم، كأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي، وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري، وأحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري، وأبي الحسين أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي.
- «**أو الكنية والنسبة**»، أي: أو تتفق الكنية والنسبة معا، كعبد الملك أبي عمران الجوني ابن حبيب، تابعي مشهور، وموسى بن سهل بن عبد الحميد أبي عمران الجوني.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٨).

(٢) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٨-٢٦٢).

(٣) المثال الأخير يصلح لعكس ما قبله، وهو الاتفاق في الكنية واسم الأب.

«والمفترق ضد المتفق، والمراد بالضد هنا: أن مسمياته مفترقة، بأن يكون كل منهما لشخص مع اتفاقهما في اللفظ والخط».

«هذا، وقد قال العراقي وغيره: المتفق والمفترق ما اتفق لفظه وخطه، وافترقت مسمياته[١]، فهو من قبيل المشترك اللفظي»، وقد أشرنا إلى هذا سابقا.

ومن المتفق والمفترق[٢]: ما الاتفاق فيه في اسم، أو كنية، أو نسبة فقط، من غير ذكر ما يميزه عن مشاركه، ويتميز ذلك عند المحدثين بحسب من أطلقه.

فإذا قال سليمان بن حرب: حدثنا حماد، أو قال محمد بن الفضل السدوسي، الملقب بعارم، شيخ البخاري: حدثنا حماد؛ فالمراد: حماد بن زيد.

ومثل ابن الصلاح أيضا لذلك بما إذا أطلق عبد الله، ثم حكى عن سلمة بن سليمان أنه قال: «إذا قيل في السند (عبد الله) بمكة: فهو ابن الزبير، أو بالمدينة: فابن عمر، أو بالكوفة: فابن مسعود، أو بالبصرة: فابن عباس، أو بخراسان: فابن المبارك»[٣].

ومن فن المتفق والمفترق: ما حصل الاتفاق فيه في نسب لفظا، ولكن ما نسب إليه فيه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر، كالحنفي المنسوب إلى القبيلة المشهورة، وهم بنو حنيفة، منهم: أبو بكر عبد الكبير، وأبو علي عبيد الله، أبناء عبد المجيد[٤] الحنفي، روى لهما الشيخان[٥].

وكالحنفي المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت، والمنسوب إلى هذا كثير.

وأنت مخير بين أن تقول: (حنفي) -بلا ياء قبل الفاء-، أو تقول للمنسوب للقبيلة: (حنيفي) -بالياء بعد النون وقبل الفاء-؛ لتكون الياء مميزة عن المنسوب للمذهب.

---

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٨).

(٢) في المخطوط: (المختلف).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٢).

(٤) في المخطوط: (عبد الحميد) وهو خطأ.

(٥) انظر مثاله في «صحيح البخاري» (١٥٦٠، ٢١٥٩)، و«صحيح مسلم» (١٩٨٢، ٧٠٦).

[الحديث المؤتلف والمختلف]

«**و**» الحديث «**المؤتلف**» صورة، «**والمختلف**» لفظا، وهذا الفن لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه.

فالمؤتلف: «**هو متفق الخط فقط، ولفظه مختلف، والمختلف ضد المتفق، والمراد بالضد**» هنا: «**المثل**»، فإن اتفق خطه دون لفظه، يقال له: مؤتلف ومختلف؛ فهو من المشترك اللفظي أيضا.

ثم إن هذا الفن قسمان:

- أحدهما، وهو الأكثر: ما لا ضابط له يرجع إليه لكثرته، وإنما يعرف بالنقل والحفظ، كأسيد -بضم الهمزة-، وأسيد -بفتحها-، وحبان -بفتح الحاء المهملة-، وحبان -بكسرها مع الباء الموحدة فيهما-، وحيان -بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية-.
- وثانيهما: ما ينضبط لقلة أحد المتشابهين، ثم تارة يراد فيه التعميم، أي: أن يكون عاما في جميع رواة الحديث وكل كتبه، بأن يقال: ليس لهم فلان إلا كذا، والباقي كذا، وتارة يراد فيه التخصيص بالصحيحين والموطأ، بأن يقال: ليس في الكتب الثلاثة فلان إلا كذا.

[الحديث المنكر]

«**و**» الحديث «**المنكر: هو الحديث الذي انفرد به راويه، فلا يعرف متن ذلك الحديث إلا من ذلك الراوي**»، الذي جرى عليه ابن الصلاح: أن المنكر بمعنى الشاذ[١].

والذي اعتمده الحافظ ابن حجر: أنهما متميزان[٢]، فالشاذ: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، أو انفرد به قليل الضبط، والمنكر: ما خالف فيه المستور، أو الضعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله، أو تفرد الضعيف الذي لا ينجبر بذلك[٣].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٨٠).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٣٠).

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٤/٢).

فعلم من تعريفهما بذلك: أنهما متميزان، وأن كلا منهما قسمان.

والمقابل للشاذ: المحفوظ، وللمنكر: المعروف، وبهذه المقابلة علم تفسير المحفوظ والمعروف، وقد أهملهما العراقي تبعا لابن الصلاح، واللائق ذكرهما.

وقد مثل في «شرح النخبة»[١] المنكر بما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب ابن المقرئ، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج، وصام، وأقرى الضيف؛ دخل الجنة».

قال أبو حاتم: «هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه موقوفا، وهو المعروف»[٢].

[الحديث المتروك]

«و» الحديث «**المتروك: ما انفرد به راو، وأجمعوا على ضعفه؛ لتهمته بالكذب**» بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، أو عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث، أو لتهمته بالفسق، أو الغفلة، أو كثرة الوهم، وهذا لم يذكره العراقي.

[الحديث الموضوع]

«و» الحديث «**الموضوع**» مشتق من (وضع الشيء) مصدر (وضع الشيء) أي: حطه وألقاه، سمي بذلك: لانحطاط رتبته دائما، بحيث لا ينجبر أصلا.

«**المختلق**» -بفتح اللام-، أي: الذي لا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أصلا؛ ولذا قال: «**المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم**».

وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث: نظرا إلى زعم واضعه، ولتعرف طرقه التي يتوصل بها لمعرفته لينفي عن القبول.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٢٩).

(٢) انظر: علل ابن أبي حاتم (٥/٣٥٩).

ثم إن الموضوع لم يجيزوا ذكره، سواء كان في حكم، أو قصة، أو ترغيب، أو ترهيب لمن علم أنه موضوع؛ لخبر: «من حدث عني بحديث يرى -أي: يظن- أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[(١)]، ما لم يبين ذاكره أمره، فإن بين كأن قال: هذا كذب أو باطل، جاز ذكره.

والواضعون للحديث أقسام:

- قسم يفعلونه استخفافا بالدين ليضلوا به الناس كالزنادقة، وهم يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين.
- وقسم يفعلونه انتصارا وتعصبا لمذاهبهم كالخطابية، فرقة تنسب لأبي الخطاب الأسدي، كان يقول بالحلول[(٢)].
- وقسم يتقربون لبعض الخلفاء، والأمراء بوضع ما يوافق[(٣)] أفعالهم وآراءهم؛ ليكونوا كالعذر لهم فيما أتوا به، كغياث بن إبراهيم، حيث وضع للمهدي في حديث: «لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر»[(٤)]، فزاد فيه: «أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام، فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها، وقال: أنا حملته على ذلك[(٥)].
- وقسم يفعلونه لذم من يريدون ذمه.
- وقسم يفعلونه للاكتساب والارتزاق.
- وقسم يلجؤون إلى إقامة دليل ما أفتوا فيه برأيهم.
- وقسم يدينون به لترغيب الناس في أفعال الخير بزعمهم، وهم منسوبون للزهد، وهؤلاء أضرهم لأنهم يرون أن الأحاديث التي وضعوها في الفضائل والرغائب قربة، فموضوعاتهم مقبولة ركونا لزهدهم ووثوقا بهم؛ لما نسبوا له من الصلاح، فيحمل كل ما سمع منهم على

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٦٢) وابن ماجه (٤١) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) وهو الاعتقاد بأن الله عز وجل يحل في بعض ملوقاته.

(٣) في المخطوط: (يخالف) وهو خطأ.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٣٥٨٦).

(٥) انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص١٥٣).

الصدق، ولا يهتدي لتمييز الخطأ من الصواب؛ لأنه لا يعلم ذلك إلا الحفاظ، فلذا كان أضر الواضعين هؤلاء الزهاد.

«**تم بحمد الله وعونه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم**».

وجل هذا الشرح مقتطف من «شرح ألفية العراقي» للقاضي زكريا الأنصاري رحمهما الله ووالدينا ومشايخنا والمسلمين.

وكان الفراغ منه عصر يوم الخميس، الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول، سنة ست وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

مراجع

١. **الإجازات الهندية وتراجم علمائها**: عمر بن محمد سراج حبيب الله، الناشر: دار المحدث، الرياض، ١٤٤٢هـ.

٢. **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**: يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة، ١٤٠٨هـ، ط١.

٣. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: خليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، ط١.

٤. **الاستذكار**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر المالكي، تحقيق: سليمان القاطوني، أنور الباز، الناشر: دار اللؤلؤة، المنصورة، ١٤٤١هـ، ط٢.

٥. **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ، ط٣.

٦. **الأعلام**: خير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢، ط١٥.

٧. **الأم**: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٢هـ.

٨. **تاريخ ابن أبي خيثمة (قطعة من الكوفيين)**: أحمد بن زهير بن حرب، تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ١٤٣٥هـ، ط١.

٩. **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**: عمر بن أحمد ابن شاهين البغدادي، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، ١٤٠٩هـ، ط١.

١٠. **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الناشر: الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٤٠هـ.

١١. **تاريخ دمشق**: علي بن الحسن ابن عساكر ، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

١٢. **تقريب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ، ط١.

١٣. **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**: يحي بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط١.

١٤. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر المالكي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٩هـ.

١٥. **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: جمعية دار البر، دبي، ١٤٤٣هـ، ط٢.

١٦. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

١٧. **الجواهر الحسان في تراجم الفضلاء والأعيان من أساتذة وخلان**: زكريا بن عبد الله بيلا، الناشر: مؤسسة الفرقات للتراث الإسلامي، ١٤٢٧هـ.

١٨. **الجواهر الحسان في تراجم الفضلاء والأعيان من أساتذة وخلان**: زكريا بن عبد الله بيلا، الناشر: مؤسسة الفرقات للتراث الإسلامي، ١٤٢٧هـ.

١٩. **ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا**: عبد الله بن محمد الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٠. **رياض الجنة (المدهش المطرب)**: عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، المحقق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ط١.

٢١. **سنن ابن ماجه:** محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ١٤٣٠هـ.

٢٢. **سنن أبي داود:** سليمان بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

٢٣. **سنن الترمذي (الجامع الكبير):** محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الأسلامي، بيروت، ١٩٩٦هـ.

٢٤. **السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ١٤٣٢هـ.

٢٥. **سنن النسائي (المجتبى):** أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، محمد أنس مصطفى الخن، الناشر: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٩هـ.

٢٦. **سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الربع عشر للهجرة:** عمر عبد الجبار، الناشر: تهامة، جدة، ١٤٠٣هـ، ط٣.

٢٧. **شرح التبصرة والتذكرة:** عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ط١.

٢٨. **الصحاح:** إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٤.

٢٩. **صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع):** محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ.

٣٠. **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: جماعة من المحققين، السلطانية، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٣١. **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

٣٢. **علل الحديث**: علي بن عبد الله المديني، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣٣هـ، ط٣.

٣٣. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، ط١.

٣٤. **العلل**: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ١٤٢٧هـ، ط١.

٣٥. **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**: زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ط١.

٣٦. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ط٢.

٣٧. **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**: عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش، الناشر: مكتبة الأسدي، ١٤٣٠هـ، ط٢.

٣٨. **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ، ط١.

٣٩. **المحدث الفاصل**: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، الناشر: دار الذخائر، المنصورة، ٢٠١٦م، ط١.

٤٠. **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ط٥.

٤١. **المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة**: عبد الله مرداد أبو خير، الناشر: عالم المعروفة للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٦هـ، ط٢.

٤٢. **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: عادل مرشد، أحمد برهوم، محمد كامل قرة بلي، سعيد اللحام، الناشر: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٩هـ، ط١.

٤٣. **مسند أبي يعلى**: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: سعيد بن محمد السناري، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٤هـ، ط١.

٤٤. **مسند أحمد**: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

٤٥. **مسند البزار (البحر الزخار)**: أحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٩م.

٤٦. **مصنف ابن أبي شيبة**: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٦هـ.

٤٧. **المعجم الأوسط**: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٨. **المعجم الكبير**: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٩. **معرفة السنن والآثار**: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار قتيبة، دار الوفاء، دار الوعي، ١٤١٢هـ، ط١.

٥٠. **معرفة علوم الحديث**: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣١هـ، ط٢.

٥١. **مقدمة ابن الصلاح**: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، ١٤٠٦هـ.

٥٢. **الموطأ**: مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧هـ، ط٢.

٥٣. **نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر**: أحمد بن محمد الحضراوي، المحقق: محمد المصري، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦.

٥٤. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ١٤٤٢هـ، ط١.

٥٥. **نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر (مع ذيله نثر الدرر)**: عبد الله بن محمد الغازي، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: المكتبة الأسدية، مكة، ١٤٣٥هـ، ط١.

٥٦. **النكت الوفية بما في شرح الألفية**: إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٨هـ.

٥٧. **النكت على كتاب ابن الصلاح**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ.

فهرس

مقدمة التحقيق ١
التعريف بالمؤلف ٢
أولا: اسمه ونسبه ٢
ثانيا: مولده ونشأته ٢
ثالثا: أعماله ووظائفه ٢
رابعا: صفاته ومكانته ٢
خامسا: شيوخه ٣
سادسا: تلاميذه ٣
سابعا: وفاته ٤
ثامنا: مؤلفاته ٤
التعريف بالكتاب ٦
أولا: موضوع الكتاب وموارده ٦
ثانيا: تحقيق عنوان الكتاب ٦
ثالثا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه ٧
رابعا: وصف النسخة الخطية ٧

خامسا: منهج التحقيق ٧
النص المحقق ١١
الحديث الصحيح ١٢
الحديث الحسن ١٥
الحديث الضعيف ١٦
الحديث المرفوع ١٦
الحديث المقطوع ١٨
الحديث المسند ١٨
الحديث المتصل ١٩
الحديث المسلسل ١٩
الحديث العزيز ٢٠
الحديث المشهور ٢١
الحديث المعنعن ٢١
الحديث المبهم ٢٢
الحديث الموقوف ٢٣
الحديث المرسل ٢٣
الحديث الغريب ٢٥

الحديث المنقطع..... ٢٥
الحديث المعضل..... ٢٦
الحديث الشاذ ٢٧
الحديث المعلل ٢٨
الحديث المضطرب ٣٠
الحديث المدبج ٣٢
الحديث المتفق والمفترق..... ٣٣
الحديث المؤتلف والمختلف ٣٦
الحديث المنكر ٣٦
الحديث المتروك ٣٧
الحديث الموضوع..... ٣٧
مراجع ٤٠
فهرس ٤٦